المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

استحقاقات برسم العملية السياسية

أُختتمت محادثات الجولة الرابعة من المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية الثنائية في إطار مؤتمر السلام في الشرق الاوسط، في مطلع شهر آذار (مارس) ١٩٩٢، باجماع المشاركين عن عدم احراز تقدّم يذكر، سوى التمسّك باستمرار المشاركة في المفاوضات.

ولم يسبق هذه الجولة، توقعات أو آمال، بخروجها بنتائج أكبر، من تلك التي خرجت بها. فـ «الاسرائيليون منغمسون في العملية الانتخابية التي ستنتهي في ٢٣ حزيران (يونيو) المقبل بانتخاب ١٢ عضواً جديداً في الكنيست». وهم ليسوا في وارد تقديم أية «تنازلات» للاطراف العربية المتفاوضة معهم، لا على صعيد الاعتراف بمبدأ «الارض في مقابل السلام»، أي القبول بمبدأ التخلّي عن الاراضي المحتلة، أو حتى جزء منها. «ولا على صعيد وقف هجمتهم الاستيطانية في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة والجولان، أو حملاتهم القمعية والعسكرية في هذه الأراضي أو في جنوب لبنان» (**الحرية**، بيروت، ١٩٩٢/٣/٨).

وأجمع المراقبون، إثر انتهاء الجولة الرابعة، بأن الامور ظلت على حالها، باستثناء تطورين جديدين برزا في ختام الجلسة الاخيرة، وهما: الاعلان عن تسلّم الجانب الاسرائيلي للمقترحات الفلسطينية بشأن الحكومة الذاتية المؤقتة، وحملة الانتقادات الاميركية للوفد الفلسطيني المفاوض.

وجاء تسليم المقترحات الفلسطينية للوفد الاسرائيلي، ردّاً على «الافكار» الاسرائيلية بشأن «التعايش السلمي في الاراضي خلال الفترة الانتقالية». تلك الافكار التي رأت أوساط فلسطينية، بأنها لا تشكّل أكثر من صيغة أخرى مقلّصة لـ «الادارة المدنية» التي أنشأتها سلطات الاحتلال في الضفة الفلسطينية بموجب الامر العسكري الرقم ١٩٤٧، الصادر في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، مع اختلاف طفيف كان يمكن النظر اليه باعتباره هامّاً و«ثورياً» لو أنه [جرى تضمينه] في الامر المذكور، ويتمثّل، في التحديد، بأن المسألة تتعلّق بمرحلة انتقالية لخمس سنوات. لكن حقيقة ان اسرائيل تعتبر قضية السيادة في الضفة والقطاع موضع تنازل ينبغي حسمه في المفاوضات حول الترتيبات النهائية، تجعل من الفترة الانتقالية، ربما، تمهيداً لفرض سيادتها على المنطقتين المحتلتين، أو [على] اجزاء واسعة منهما» (سعادة سوداح، «لا اتفاق في الأولويات»، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٢/٣/٨).

وأعتبرت أوساط سياسية فلسطينية، تسلّم الجانب الاسرائيلي وثيقة فلسطينية، بصورة مباشرة، خطوة ايجابية. الاّ ان اوساطاً أخرى رأت في ما تضمّنته الورقة الفلسطينية «تراجعاً أساسياً عن سقف المطالب التي كان حدّدها أعضاء الوفد المفاوض، وتغييراً جذرياً في سلّم أولوياته» (يونس السيد، «رهان خاسر»، **الهدف**، دمشق، ١٩٩٢/٣/١٥).

الى ذلك، اتسع نطاق الجدل الفلسطيني الداخلي بشأن مسيرة عملية السلام. فـ «الجميع يشعر بخطورة الوضع وبدقة الخيارات المطروحة. ولكن الآراء بشأن كيفية التعاطي مع هذا الوضع تتباين، وخاصة بالنسبة لاسلوب ادارة التعاطي مع العملية السلمية» (**الحرية**، ١٩٩٢/٣/٢٩).

وفي هذا السياق، تساءل نائب الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **ابو علي مصطفى**، عن مصير قرارات الشرعية الدولية في العملية السلمية، وعلى الخصوص ما تضمّنه قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، مذكّراً بأن الرئيس الاميركي، جورج بوش، كان التزم بمبادرته في السادس عشر من آذار (مارس) ١٩٩١، بضرورة تطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ على أساس